مصطلحا الخلاف والصرف

((دراسة تحليلية))

أ.م.د. حامد عبد المحسن كاظم
كلية التربية / جامعة بابل

الخلاصة :

من خصائص المصطلح أنه يدلُّ على ما وضع له ، وقد حاولت في هذا البحث الكشف عن دلالتي مصطلحي الخلاف والصرف الحقيقة من خلال تحليل الأنماط التركيبية التي قال النحاة بها في الخلاف والصرف ، وقد ضممتُ لهما ما يسمى بالتقريب ضمناً ،وقد رأيت أن يُحمل الثلاثة على الصرف لكونه يحمل المضمون الأدل وسيجد القارئ الكريم هذا مفصلاً في أوراق البحث الآتية .

المقدمة :

من المعروف أنّ الخلاف والصرف مصطلحان نحويان كوفيان كثيرا الذكر لدى الدارسين للنحو العربي ولاسيما من عني منهم بدراسة المصطلح النحوي أو المدارس النحوية ،وهذان المصطلحان صارا سمة مميزة على كوفية من يستمسك بهما .

وما أوقفني عند دراسة هذين المصطلحين أنّ بعض الدارسين يحمل الأول على الثاني أو العكس قسراً دون مسموغ ، بل ربما قيل إنّ ((ملاك الصرف والخلاف واحد)) ؛ لذا جاء هذا البحث ليستجلي حقيقة ما قيل فيهما من تأصيل للمصطلح إلى القائلين به ، ومن ثم تحليل التراكيب النحوية التي قيل بالخلاف فيهما من أجل الوقوف على حقيقة المصطلح ومدى مواءمته للأساليب التي يعبر عنها ، ولذا وسمت هذا البحث بـ((مصطلحا الخلاف والصرف (دراسة تحليلية))) ، وقد قسمته على مبحثين رئيسين أولهما هو الخلاف ، والثاني هو الصرف ، وقد ختمت البحث بخلاصة تبيّن أهم النتائج التي توصل إليها البحث وأعقبت ذلك بقائمة مصادر البحث ومراجعه وحواشيه .

آمل أن أكون قد جليت حقيقة طالما كانت غائمة في أذهان الدارسين أو أنّ الشائع كان خلاف ما أوضحناه في بحثنا هذا وما التوفيق إلا من عند الله العلي القدير .

١- الخلاف :

اختلط مفهوم الخلاف بين كونه عاملاً معنوياً ، وبين كونه أثراً لفظياً ناتجاً عن مخالفةِ اللفظ اللاحق للفظ السابق[١] والكلام في شقه الأول يُنسب إلى الكوفيين [٢] وفي شقه الثاني يُنسب إلى البصريين [٣] .والحقُ أنهُ لم ينقل عن نحوي بصري ورد عنده الخلاف مصطلحاً نحوياً .

وقد نسب الخلاف مصطلحاً نحوياً إلى الكوفيين عموماً في المواضع المشهورة التي قيل إن عاملها الخلافُ، وهي

١. المفعول معه مثل : استوى الماءُ الخشبة
٢. والظرف الواقع خبراً مثل: زيدٌ أمامكَ
٣. والفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب . مثل لا تأكل السمك وتشربَ اللبن ، وأدرس فتنجحَ ، والمضارع المعطوف على اسم صريح مثل :

ولبس عباءةٍ وتقرَ عيني أحبُ إلي من لبس الشفوف

والمضارع المعطوف بعد أو التي بمعنى(حتى) أو (إلا) مثل (لأنتظرنه أو يقدم) و (لأقتلن الكافر أو يسلم)[٤] .

٤. وبعد المضارع المرفوع على الانقطاع في مثل قول الشاعر :

على الحكم المأتي يوماً إذا قضى قضيتهٌ أن لا يجورَ ويقصدُ[٥]

وقد أغرتني نسبة الخلاف المجملة إلى عموم الكوفيين إلى تتبع هذه المواضع في جملة من المصادر من أجل الوقوف على القائلين بالخلاف من الكوفيين . أقول : إن هذا المصطلح على شهرته وذيوعه ، لاسيما في الدراسات الحديثة قد صمتت كتب متقدمي النحاة لاسيما الكوفيين منهم عن ذكره غير انني وجدت أبا حيان ينسبه إلى الكسائي والفراء وهشام وشيوخ الكوفيين عند حديثهِ عن ناصب الخبر إذا كان ظرفاً [٦] ، ووجدت ابن يعيش ينسبه إلى الفراء عند حديثه عن ناصب المضارع المتصل بالفاء في جواب الطلب المحض والنفي المحض [٧] ، وتابعه في هذه النسبة أبو حيان في هذا الموضع وزاد على الفراء بعض الكوفيين [٨].

أما بالنسبة لعامل المفعول معه فالنسبة مجملة للكوفيين جميعاً من دون تحديد أحدٍ منهم[٩]. وقد أقتصر أبو حيان على نسبته لبعضهم [10] .

وإذا ما عدنا إلى مفهوم الخلاف ثانيةً وجدناه مفهوماً شديد الصلة بمعناه اللغوي الحقيقي ، حتى لكأن المخالفة اللغوية الحقيقية تكاد لا تنفك منه ، ولاسيما في الظرف الواقع خبراً للمبتدأ .

فلم يكن الظرف الواقع خبراً منصوباً إلا لكونه غير المبتدأ ، ولو كان الخبر هو المبتدأ في المعنى لارتفع[١١] ، أما بالنسبة لأنماط الخلاف الأخر(المفعول معه و المضارع المنصوب والمرفوع على الانقطاع) فمفهوم المخالفة فيها يأخذ منحىً آخر لا علاقة له بالمخالفة الحقيقة ، وإنما المخالفة دلالية سياقية ترتكز أساساً على الحرف الذي يفصلُ بين أجزاء الكلام ، فالحرفُ في ظاهرهِ حرف عطف ، ولكنك إذا دققت فيه وجدت معناه قد أصابه شيء من الانحراف ، وهذا الانحراف عن المعنى الأساس أسميه (الصرف) ،يعني أن الحرف هنا صُرف عن معناه الأساس في إفادة العطف لأن السياق لا يقتضيه ، ولذا فما بعد الحرف غير صالح للرد على ما قبله أو أنه خالف ما قبله في الحركة الإعرابية مؤذناً بأنَ الكلامَ لم يكن مبنياً على التشريك الذي يقتضيه معنى حرف العطف.

والملاحظ أن الخلاف مصطلح نحوي ليس له مفهومٌ محدد عند القائلين به فدلالته لغوية حقيقة بحتة في الظرف الواقع خبراً ، وسياقية في أنماط الخلاف الأخر ، وإذا اتفق الظرف الواقع خبراً في حركته الأعرابية مع المفعول معه و المضارع المنصوب في المواضع المذكورة آنفاً ، فثمة مخالفةٌ صريحةٌ للحركة في نمط المضارع المرفوع على الانقطاع .

وبذلك نرى أن الخلاف في مواضعه المختلفة ليس واحداً لا من حيث المفهوم ولا من حيث الحركة الإعرابية الناتجة عنه مما يدل على أنه مُصطلحٌ عائم ليس له قيمة المصطلحات المعنوية التي قيلت في مواضع أخر ، وقوتها ، كعامل رفع المبتدأ عند البصريين ، وهو التعري من العوامل الظاهرة وما يجري مجراها(التجرد) وعامل رفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم [١٢] .

فهذان العاملان المعنويان اللذان قال بها البصريون [١٣] ، هما من حيث الإحكام والدقةِ بمكان.

وعلى الرغم من عدم أصالة نسبة المصطلح إلى الكوفيين فإن الدكتور مهدي المخزومي يرى أن الكوفيين تصيدوه من كلام الخليل فقد قال :" وللخليل في الاستثناء كلامٌ يشبه كلام الكوفيين في الخلاف فقد كان يقول :" إنما نصب المستثنى هنا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره"[١٤]، ثم عاد في الصفحة التالية وذكر أن النص المتقدم هو مبعث القول بالخلاف عند الكوفيين [١٥] ، ومع ذلك إلا ان الكوفيين حين قالوا بالخلاف ذكروه في المواضع الأربعة المتقدمة ولم يكن المستثنى بإلا واحداً منها ، وهذا ما أثار استغرابه[١٦] .

وأعتقد أن الدكتور مهدي المخزومي في كلامه المتقدم يعوزه الدليل ولاسيما بعد أن عرفنا حدود الخلاف ، وأساليبه التعبيرية ، فليست القضيةُ فيه قضية إدخال وإخراج كما يوحي به مفهوم المستثنى في النص المذكور.

ولم يقف الدكتور مهدي المخزومي في حديثه عن الخلاف عند هذا الحد فقد حاول توسيعه داعياً من يبحثون في تفسير النحو إلى الأخذ به فقال : ((ويبدو لي أن النصب على الخلاف لو عُمل به بعد

توسيع نطاقهِ ومجال عمله لكان الأخذ به وسيلةً من وسائل التيسير الذي ينشدهُ المحدثون ، وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء)) [١٧] .

وقد وجدت مقولة الدكتور مهدي المخزومي المتقدمة أذناً واعية استجابت لدعواه ، واتخذتها منطلقاً لتوسيع المباحث التي تطرّق إليها في هذا الميدان ، فكتب أستاذنا الدكتور صاحب أبو جناح بحثاً في ذلك ، ودعا إلى القول بالخلاف عاملاً نحوياً في المواضع التي تكـلم عليها[١٨].

على أن الدكتور مهدي المخزومي لم يقف عند هذا الحد ، وإنما قام هو بالبحث عن مواضع توسيع نطاق الخلاف ، وحديثه فيها يكاد يفضي إلى القول إن كل منصوب إنما هو منصوب على الخلاف لاسيما إذا ما عرفنا أنهُ ضمَّ تحت هذا الباب ، المستثنى وخبر ليس والمشبهات بها والمفعول به وكل ما تحدث عنه سيبويه في كتابه من أبواب انتصبت فيها الأسماء لأنها ليست من الاسم الأول وليست هي إياه [١٩] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأبواب تَضمُّ عند سيبويه طائفةً كبيرةً من المنصوبات وهي : الظرف الواقع خبراً، والأسماء المنصوبة بعد الأسماء التي أخذت من الأفعال كالمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبه بأسماء الفاعلين وما ينتصب بعد تمام الكلام تفسيراً لوقوع الفعل ، وهي أبواب المفعول له والحال والمصدر المؤكد لنفسه أو لما قبله والتمييز ، وما ينتصب بعد تمام الكلام لرفع الإبهام وهي الغايات والمستثنى بـ (إلا)[٢٠].

ومن الغريب بعد استعراض كل هذه الطائفة الكبيرة من المنصوبات التي ضمها الدكتور مهدي المخزومي تحت لواء النصب على الخلاف والتوسع فيه أن يقول : ((فإذا تعمقنا في البحث ... وتتبعنا أساليب القوم وشاركناهم فيما كانوا يحسون به في استعمالاتهم ، فلعلنا واجدون أمثلة وشواهد أخرى تؤيد وجهة نظرنا هذه))[٢١] .

أقول : وما الذي أبقاه الدكتور المخزومي – رحمه الله – من منصوب غير منصوب على الخلاف في ضوء ما تقدم ؟

ولنا على هذه التوسعة التي قال بها الدكتور المخزومي أن نقول: إنّ المصطلح العلمي ينبغي أن يكون دقيقاً ودالاً على شيء معين ، وقد بينت وأنا احلل أنماط الخلاف التي قال بها الكوفيون أن الخلاف مصطلح غير محدد المفهوم كما أن أثره الأعرابي ليس واحداً ، فإذا كان على هذه الصورة في مواضعه الأربعة التي ذكرها الكوفيون آنفاً ، فما بالنا نحمل عليه هذا الكم من المنصوبات المتباينة الدلالة والسياقات ؟

أليس هذا إفساداً للمصطلح وتعسيراً لدعوات التيسير ؟ ثُمّ لماذا نَسلبُ العربية دلالاتها البديعة التي تحملها مسميات المنصوبات المختلفة ؟

وهل يستطيع الخلاف بلحاظه عامل نصبٍ لهذا الكم الكبير من المنصوبات أن يفصح عنها كما تفصح عنها مسمياتها العتيدة ؟

٢- الصرف :

هو تحولٌ أسلوبي تقتضيه الدلالة يوجب عدم حمل الكلام على الظاهر وهو مصطلح ذكره الفراء بقوله : ((أن تأتي بالواو معطوفه على كلام في أوله حادثةٌ لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف ، كقول الشاعر:

لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى انه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمي صرفاً إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله ، ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفه على مرفوع قولهم : لو تركت والأسد لأكلك ، ولو خليتَ ورأيكَ لضللت ، لما لم يحسن الثاني أن تقول : لو تركتَ وترك رأيك لضللت ، تهيبوا أن يعطفوا حرفاً لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله " [٢٢]، ثم أعاد الفراء الكلام على

الصرف في موطنٍ آخر وهو يعرض قراءتي الحسن وسائر القراء قوله تعالى : ((ولما يعلمِ الله الذين جاهدوا منكم ويعلمِ الصابرين)) [٢٣]فقال : ((خَفضَ الحسن ((ويعلمِ الصابرين)) يريد الجزم . والقرَاء بعدُ تنصبهُ وهو الذي يسميه النحويون الصرف كقولك :((لم آته وأكرمَه ألا استخف بي))

والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو ، وفي أوله جحدٌ أو استفهامٌ ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرَ في العطف فذلك الصرف) [٢٤].

وأنت تلحظ من نصي الفراء المتقدمين انه يريد من الصرف الاسم المنصوب بعد واو المعية والفعل المضارع المتصل بالواو وسائر أحرف العطف المعروفة في هذا المقام في جواب النفي المحض والطلب المحض ، ولكون الواو حرفاً مشتركاً في سياق المفعول معه والمضارع المنصوب في السياقات المتقدمة فقد سماها بعض النحاة بـ (واو الصرف)[٢٥] .

والحق أن الصرف في هذا الباب ليس مختصاً بالواو وحدها ، إنما تشاركها فيه أحرف العطف الأخر كالفاء و أو وثم .

وقد حمل المحدثون مصطلح الصرف وما ينضوي تحته على الخلاف فجعلوا الصرف والخلاف مصطلحين لمؤدىً واحد [٢٦]، يقول الدكتور مهدي المخزومي ((ومهما يكن من أمر فملاك الصرف والخلاف واحد))[٢٧]

والحق أن الصرف في ضوء ما عرضوا من موضوعات تحت باب الخلاف يكون جزءاً من كل . فما تضمن من الأساليب السابقة حرف العطف المفرّغ من مضمونه فهو صرف ، أما الظرف الواقع خبراً فلا يشابه في السياق سياقات الخلاف الأخر التي يتوسطها حرف العطف ، ومن هنا يخرج من باب الصرف في ضوء هذا التوصيف .

ويبدو لي أن الصرف مصطلح يحمل دلالةً أوفى وأكثر قصداً على ما وضع له من مصطلح الخلاف وبالإمكان أن يفسر بالقول : إن حرف العطف صرف عما وضع له ، ولم يعد صالحاً للعطف لان سياق الكلام لا يستقيم مع العطف. ولذا صار هذا الحرف بعد تحوله عن إفادة معنى العطف ينبئ بالمعنى المقصود الذي يؤديه السياق .

وأعتقد أن الفراء كان دقيقاً في اختيار اللفظة التي تؤدي المعنى الذي قصَدَهُ وهو يضع مصطلح الصرف غير انه حصر هذا المصطلح في بابين هما المفعول معه والفعل المضارع المنصوب بعد أحرف العطف المعروفة .

والغريب أن يحمل المنصوبان في هذا الباب على الخلاف المصطلح الذي بينت انه مصطلحٌ عائم وغير دال ، والأغرب من ذلك أن يضيق مصطلح الصرف فيقتصر فيه على ما جاء منصوباً بعد الواو حصراً من الأسماء والأفعال دون أحرف العطف المذكورة في هذا الباب.

والمصطلح الذي نتحدث عنه قراني ، ورد ذكره بلفظه مرةً واحدةً في القران الكريم في قوله تعالى : ((فقد كذبوكم بما تقولون فما تستطيعون صرفاً ولا نصراً)) [٢٨].

أما تصرفاته الأخر فقد وردت هي الأخرى في واحدٍ وثلاثين موضعاً من القران الكريم[٢٩] ، وهي تفيد في أغلبها معنى التبدل والتغير والتحول [٣٠].

وأنا أدعو إلى تبني مصطلح ((الصرف)) بديلاً عن مصطلح الخلاف فهو أدلّ من مصطلح الخلاف على ما وضع له . وإذا ما نظر إلى الصرف في ضوء ما هو مفهوم منه كونه تحولاً أسلوبياً أمكننا أن ندخل تحته ما فهم خطأً من كلام الفراء في ما يعنون له بالتقريب ، إذن إن فيه تحولاً في العملية الإسنادية التي بنيت عليها الجملة أولاً ، والآن علينا أن نستجلي حقيقة التقريب ونحلل الأسلوب التركيبي الذي ورد فيه من اجل الوقوف على حقيقته .

والتقريب هو مصطلح ورد ذكره عند الفراء[٣١] ونسبه ثعلب إليه والى الكسائي[٣٢] وقد نسبه بعض المحدثين إلى عموم الكوفيين[٣٣] وقد وضحه الفراء وهو يتحدث عن احد وجهي نصب (مَخوفاً) في قولهم (هذا الأسد مخوفا) بقوله :((أن يكون ما بعد هذا واحدا لا نظير له فالفعل[٣٤] حينئذ

منصوب ، وإنما نصبت الفعل لأن هذا ليست بصفة للأسد وإنما دخلت تقريبا ،وكان الخبر بطرح (هذا) أجود ، الا ترى انك لو قلت : ما لا يضر من السباع فالأسد ضار كان أبين . وأما معنى التقريب : فهذا أول ما أخبركم عنه ، فلم يجدوا بدا من أن يرفعوا هذا "بالأسد " وخبره منتظر فلما شغل الأسد بمرافعه "هذا" نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته ... وأما نصبهم فعل الواحد الذي لانظير له مثل قولك هذه الشمس ضياء للعباد ، وهذا القمر نورا ،فان القمر واحد لانظير له فكان أيضا عن قولك "هذا " مستغنيا)[٣٥] .

فالمكون الأساس للجملة التي ورد فيها " التقريب " فيما سبق من أمثلة هي : الأسد مخوف ، والشمس ضياء للعباد ، والقمر نور ، تتكون من ركنين أساسين هما المسند إليه والمسند وهما مترافعان في عرف الكوفيين[٣٦] لان طرفي الإسناد فيها اسم (مبتدأ+ خبر) .

غير أن تعديلا طرأ على سياق الكلام اقتضاه المقام فصارت الجمل المتقدمة بموجبه ،((هذا الأسد مخوفا ، وهذه الشمس ضياء للعباد ، وهذا القمر نورا)) وبموجب هذا التعديل تغير في الجملة طرفا الإسناد ، فصار المسند إليه الجديد ((اسم الإشارة)) وكلٌ من((الأسد والشمس والقمر)) مسنداً بعدما كانت مسنداً إليه ، وبذلك صرفت هذه الألفاظ في سياقاتها السابقة عن وظيفتها في الترافع إلى مرافعةٍ أخرى غير المرافعة السابقة ، وهي مرافعةٌ يقتضيها السياق الجديد.

فلما صرفت علاقة الإسناد عن ((مخوف ، وضياء للعباد ، ونور)) إلى علاقةٍ جديدة ، لم يكن أمام الألفاظ المصروف عنها إلا النَّصب ، نقل أبو جعفر النحاس قول الكسائي : ((النصب مغيضُ النَحو كلما صرف شيٌ عن جهته نصب))[٣٧] فانتصب ((مخوف ، وضياء للعباد ونور)) بسب خروج هذه الألفاظ من العلاقة الاسنادية الجديدة التي اقتضاها المقام ، وقيل عن النصب في الأمثلة السابقة انه تقريب والحق أن التقريب في الأمثلة المتقدمة مصطلحٌ غير دالٍ على وظيفة نحوية ، إنما اخذ اسمه من دلالة اسم الإشارة المتقدم على المشار إليه القريب في الأمثلة المتقدمة .

ومن الغريب أن نجد خالفي الفراء من الكوفيين من يجعل (هذا) في الأمثلة المتقدمة من أخوات كان[٣٨]، ولعل ما يخفف هذه الغرابة أن الكوفيين يحملون الخبر في باب كان وأخواتها على الحال [٣٩].

والمنصوب في الأمثلة المتقدمة في عرف النحاة ((حال)) وعلةُ نصب الحال عند النحاة هي تمام الكلام [٤٠]، وما يقصدونه من تمام الكلام هنا هو تمام العلاقة الاسنادية حصراً ، وهذا لا يعني أن المنصوب في الأمثلة المتقدمة غير مبني عليه الكلام .

إن خروج الألفاظ ((مخوف ، وضياء للعباد ونور)) من العلاقة الاسنادية في الجمل المتقدمة لا يعني خروجها عن وظيفتها الدلالية في الكلام ، فالجمل المتقدمة بأمس الحاجة إليها كي تكتمل الدلالة المطلوبة ، ولو قدر الاكتفاء بدلالة المسند إليه والمسند لأجزت ، ولكن المقام ليس مبنياً على دلالة المسند إليه والمسند فقط ، وإنما يتعداه إلى المنصوب بعده لتكتمل الدلالة .

ومن اللطيف في هذا المقام توجه النصب في قوله تعالى ((وهذا بعلي شيخاً))[٤١] لدى الزجاج حيث يقول :((القراءةُ النصب[٤٢] ، وكذلك هي في المصحف المجمع عليه وهو منصوب على الحال ، والحال ههنا نصبها من لطيف النحو و غامضه .

وذلك انك إذا قلت هذا زيدٌ قائماً ، فإن كنت تقصدُ أن تخبرَ من لم يعرف زيداً أنه زيدٌ لم يجز أن تقول هذا زيد قائما، لأنه يكون زيدُ زيداً مادام قائماً ، فإذا زال عنه القيام فليس بزيدٍ ، وإنما تقول ذاك للذي يعرف زيداً : هذا زيدٌ قائماً ، فيعمل في الحال التنبيه ، والمعنى انتبه لزيدٍ في حال قيامه ، وأشير لك إلى زيدٍ حال قيامه))[٤٣] .

وبعد هذا نرى أن الكلام في الأمثلة المتقدمة بني مرتين ، المرة الأولى كان طرفا الإسناد فيه ((الأسدُ مخوفٌ ..... بعلي شيخٌ)) وكانت الجملة فيه تحمل إخباراً أولياً كما يُستفاد من كلام الزجاج ، ثم أعيد بناؤه مرة ثانية باستجلاب مكونٍ جديد هو اسم الإشارة متصدراً في الكلام : ((هذا الأسدُ مخوفاً ... وهذا بعلي شيخاً)) فأخذ ما يقتضيه ما له الصدر من حكم نحوي فصار مسنداً إليه وما بعده مسنداً ،

وبموجب ما اصطلح عليه الكوفيون ترافع هو وما بعده في العمل النحوي ، فصرف المسند إليه الأول عن جهتهِ في المرافعةِ ، وتنازل عن مرتبتهِ في الإسناد إلى مسندٍ بعدما كان مسنداً إليه ، فتخلى بموجب ما يقتضيه الكلام عن مرافعته الأولى ، فلما صرف الإسنادُ عن المسند الأول لم يكن أمامه إلا النصب في ضوء ما يراد منه من دلالة جديدة [٤٤].

وثمة سياقٌ آخر ترد فيه مكونات الأمثلة السابقة ذاتها مع استبدال اسم الإشارة بمكوٍّن اسمي آخر ، ولكن ما رأينا أحداً من النحاة الكوفيين يفسر وجه النصب فيه على انه تقريب ، ذلك ما يعنون له النحاة بـ (الحال المؤكدة لمضمون الجملة) مثل : زيدٌ أخوك عطوفاً أو هو زيدٌ معروفاً أو كقول الشاعر :

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار

وقد اشترط النحاة لمثل هذه الحال أن يكون مكونا الجملة الأساسين فيها معرفتين جامدتين[٤٥].

فإذا ما رجعنا إلى ما قبل الفراء قليلا وجدنا سيبويه يجمع سياق التقريب (الكوفي) والسياق الثاني المتحدث عنه في باب واحدٍ دون تفريق هو :((باب ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة)) [٤٦] ، وقد وضح مثال ((هذا عبد الله منطلقاً)) بقوله : " والمعنى أنك تريد أن تنبه له منطلقاً ، لا تريد أن تعرفه عبد الله ، لأنك ظننت أنهُ يجهلُهُ ، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً ، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله ، وحال بين منطلق وهذا كما حال بين راكب والفعل حين قلت : جاء عبد الله راكباً ، صار جاء لعبد الله وصار الراكبُ حالاً " [٤٧].

ويفهمُ من كلام سيبويه أنَ أصل التركيب في المثالين اللذين أوردهما في نصه السابق هو : " عبد الله منطلقٌ " في الجملة الاسمية ، و"عبد الله راكبٌ " في الجملة الفعلية ، فلما جُلب اسم الإشارة في الجملة الاسميةُ بُني عليه الكلام "هذا عبد الله منطلقاً " بعد ما كان الكلام مبنياً من " عبد الله منطلقٌ "فتغيرت رتب الكلمات في السياق الجديد ، وصار المبتدأ في التركيب الأول خبراً ، والخبر أُخذت منه رتبتهُ لأن الخبر الجديد حالَ بينه وبين ما كان عليه في الصياغة الأولى ، فانتصب على الحال كانتصاب (راكباً) في مكونات الجملة الفعلية " جاء عبد الله راكباً" لأن العلاقة الإسنادية صارت بين الفعل (جاء) وعبد الله (الفاعل) فانتصب (راكباً) على الحال .

والملاحظ أن تفسير العلاقة الاسنادية في نمط التركيب المتحدث عنه واحدٌ لدى سيبويه والفراء ، وكلاهما يرى أن المنصوب التالي للمسند إليه والمسند مبنيٌ عليه الكلام دلالياً .

وبعد كل الذي تقدم نرى أنَ التقريب ليس عاملاً نحوياً كما نسبهُ بعض الدارسين للفراء والكسائي أو لخالفيهما من الكوفيين أو للكوفيين جميعاً [٤٨] ، كما أنهُ ليس بعامل معنوي كما توهمه بعض الدارسين [٤٩] إنما هو تفسير لوجه النصب في الأمثلة المتقدمة كما يفهم من نص الفراء المتقدم بسبب المكون الجديد الذي طرأ على الكلام في صياغته الجديدة ، وهو اسم الإشارة الدال على المشار إليه القريب .

الخاتمة :

١ـ تبيّن للباحث أنّ مصطلح الخلاف ليس مصطلحاً أصيل النسبة للكوفيين كالصرف ؛ إذ رأى أنّ نسبته للكوفيين وردت عند نحاة متأخرين كثيراً عن زمن الكوفيين الأوائل كما أنّ نسبته كانت عائمة وليست لنحوي كوفي محدد ، وهذا ما يثير الارتياب في إلصاق هذا المصطلح بهم .

٢ـ إنّ التراكيب اللغوية التي قيل بالخلاف فيها متعددة ومن الصعب إقحامها تحت هذا المصطلح فالخلاف وإن كان عاملاً معنوياً في الأصل إلا أنه في الظرف الواقع خبراً خلاف نظر فيه إلى كون حقيقة الثاني تختلف عن الأول ، أما في أنماطه المشهورة الأخر فالتركيب يختلف بإقحام حرف الواو في عامل نصب المفعول معه مع مشاركة الفاء وأو وثم في المضارع المنصوب المجاب به طلب محض أو نفي محض وبذلك نرى أنّ الخلاف في هذه التراكيب يعتمد أساساً على

بنية التراكيب الأسلوبية مع التركيز على ما يحدثه هذا الحرف من معنى يخالف حقيقته معنى الحرف الحقيقي .

٣- إنّ الأثر الإعرابي الذي ينتج عن الخلاف ليس واحداً فأحياناً يعدل به إلى الرفع وليس النصب كما رأينا في المضارع المرفوع على الانقطاع .

٤- ومما سبق يظهر أنّ الخلاف مصطلح فيه شيء من العمومية وعدم الدقة والوضوح في التراكيب اللغوية التي قيل به فيها ، ولذا لا نرى أن يضفى عليه هذا البريق غير الحقيقي .

٥- أما مصطلح الصرف فهو مصطلح أصيل النسبة للكوفيين - كما هو معلوم - ومعناه جليّ وواضح وهو من التراكيب اللغوية التي تعتمد على التحوّل الأسلوبي الذي تقتضيه الدلالة في مكان محدد من التعبير ، ومن هنا رأينا أنه بالإمكان أن يحمل ما فهم خطأ بأنه تقريب عند الكوفيين أو لدى الفراء على وجه التحديد على مفهوم الصرف ذلك أنّ الإسناد فيه قد صرف عما يقتضيه التركيب أولاً إلى جهة أخرى .

حواشي البحث :

(١) ينظر ظاهرة النصب في العربية :٢٠٠

(٢) ينظر نحو التيسير دراسة ونقد منهجي :٨٨

(٣) ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو :٢٩٤

(٤) ينظر المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ٤١/٢-٤٨

(٥) ينظر كتاب سيبويه : ٥٦/٣ ، مدرسة الكوفة : ٢٩٤-٢٩٥

(٦) ينظر ارتشاف الضرب : ٣/ ١١ و ٢١

(٧) ينظر شرح المفصل : ٢١/٧

(٨) ينظر ارتشاف الضرب : ١٦٦٨/٤ ولكن أبا حيان لم يسمهم

(٩) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢١٨/١ ، شرح المفصل ٤٩/٢،شرح الرضي: ٥١٨/١

(١٠) ينظر ارتشاف الضرب : ١٤٨٤/٣

(١١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٤٥/١

(١٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح :٢١٣/١-٢١٤

(١٣) ينظر مدرسة الكوفة : ٢٩٢

(١٤) مدرسة الكوفة :٢٩٣ ، ولنا على وثاقة ما نقله الدكتور المخزومي ملاحظة هي أن النص المنقول غير دقيق فما في الكتاب :٣٣/٢ هو " هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً لأنه مُخرج مما أدخلت فيه غيره " ... وهذا قول الخليل رحمه الله ".

(١٥) ينظر مدرسة الكوفة : ٢٩٤

(١٦) ينظر مدرسة الكوفة : ٢٩٤،٢٩٧ قضايا نحوية :١١١-١١٩ وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٥٠٦/٣ : أن الكسائي يرى أن المستثنى المنصوب في مثال :(ما قام إلا زيداً) منصوب بمخالفته الأول

(١٧) ينظر مدرسة الكوفة : ٢٩٧

(١٨) ينظر الأعراب على الخلاف في الجملة العربية محاولة على طريق التيسير (بحث) : ٧٣-٨٨ مجلة المورد

(١٩) ينظر مدرسة الكوفة : ٢٩٧-٢٩٨

(٢٠) ينظر منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي :٢٥٦-٢٦٠، ظاهرة النصب في العربية ١٩٩.

(٢١) مدرسة الكوفة : ٢٩٨-٢٩٩.

(٢٢) معاني القران : ٣٤/١

(٢٣) أل عمران : ١٤٢

(٢٤) معاني القران :٢٣٥/١ وأنظر كذلك: ١١٥/١،٢٢١،٢٧٦،

(٢٥) ينظر مغني اللبيب :٣٦١/٢

(٢٦) ينظر المدارس النحوية (د. شوقي ضيف): ١٩٨-١٩٩ المدارس النحوية (د. خديجة ألحديثي) :١٦٨ وقد حمل (د. ليث اسعد عبد الحميد) الخلاف على الصرف ينظر المنصوب على الصرف في العربية (بحث): ١٣١-١٤٥ ولكنه فعل ذلك اعتباطاً ولم يفسره بتاتاً.

(٢٧) مدرسة الكوفة :٢٩٥

(٢٨) الفرقان : ١٩
(٢٩) ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القران الكريم : ٤٠٨
(٣٠) ينظر مفردات ألفاظ القران : ٤٨٢ – ٤٨٣
(٣١) ينظر معاني القران : ١٢/١-١٣
(٣٢) ينظر مجالس ثعلب : ٣٥٩/٢
(٣٣) ينظر المدارس النحوية (د. خديجة الحديثي) :١٦٩
(٣٤) وضح محقق معاني القران في :١٢/١ حاشية (٣) مدلول لفظة فعل لدى الفراء في هذا الموضع بقوله(يعني أن مدلول " هذا" والاسم المحلى بأل بعده واحد مساو له بان يكون هو إياه لا يزيد عنه ومراده بفعله الاسم الواقع بعد المحلى بأل وعبر عنه بفعله لأنه من أحواله وصفاته) .
(٣٥) معاني القران :١٢/١-١٣
(٣٦) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف :مسالة (٥) :٤٤/١
(٣٧) إعراب القران : ٢/ ٣١٢
(٣٨) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٣/ ١١٤٦ ، وقد نسب د. شوقي ضيف هذا إلى خالفي الفراء من الكوفيين ينظر الدارس النحوية : ١٩٨
(٣٩) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١١٩) : ٨٢١/٢
(٤٠) ينظر شرح المفصل : ٥٥/٢
(٤١) هود : ٧٢
(٤٢) الجمهور بالنصب على الحال من قائل (أألدُ) ينظر إتحاف فضلاء البشر ، وقرأ بالرفع عبد الله بن مسعود ينظر معاني القرآن للفراء: ٢٣/٢
(٤٣) معاني القرآن وأعرابه : ٦٣/٣ – ٦٤
(٤٤) يجوز في (مخوف وشيخ) في الأمثلة المتقدمة الرفع إذا جعلنا اسم الإشارة مبتدأ وما بعده بدلاً منه والخبر (مخوف وشيخ) ولكن الدلالة ستبقى دلالة أخبار أولي ، ينظر معاني القران للفراء : ١٢/١ ومعاني القران وإعرابه : ٦٤/١
(٤٥) ينظر الخصائص :٢٧٠/٢ شرح المفصل :٦٤/٢ شرح الرضي على الكافية :٤٩/٢-٥٠ شرح ابن عقيل : ٦٥٣/١ -٦٥٤
(٤٦) كتاب سيبويه : ٧٧/٢
(٤٧) المصدر نفسه : ٧٨/٢
(٤٨) ينظر ارتشاف الضرب :١١٤٨/٣ ، المدارس النحوية (د. شوقي ضيف) : ١٦٦ ، ١٩٨ ، المدارس النحوية (د. خديجة الحديثي)١٦٩-١٧٠.
(٤٩) يرى د. ليث اسعد عبد الحميد أن التقريب أحد العوامل المعنوية ، ينظر المنصوب على الصرف في العربية : ١٤٥ (بحث) مجلة كلية المأمون الجامعة.

مصادر البحث ومراجعه :

- القرآن الكريم
- إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر . للشيخ احمد بن محمد الدمياطي (١١١٧ هج) تصحيح محمد علي الضباع ، دار الندوة – بيروت – لبنان
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لمحمد بن يوسف أبي حيان (٧٤٥) تحقيق د. رجب عثمان محمد ومراجعة د. رمضان عبد التواب . ط١ مكتبة الخانجي. القاهرة ١٩٩٨
- الإعراب على الخلاف في الجملة العربية محاولة على طريق التيسير. د. صاحب أبو جناح (بحث) منشور في مجلة المورد العدد الثالث ،مج ١٣ ، ١٩٨٤.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لعبد الرحمن بن محمد الانباري (٥٧٧هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط٤ مطبعة السعادة . القاهرة ١٩٦١.
- الإيضاح في شرح المفصل . لعثمان بن عمر بن الحاجب (٦٤٦هـ)تح:موسى بناي العليلي مطبعة العاني بغداد ١٩٨٣.
- الخصائص لعثمان بن جني (٣٩٢ هـ)تح : محمد علي النجار ط٤ . دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد ، ١٩٩٠.

- شرح ابن عقيل على الفية أبن مالك لعبد الله بن عقيل (٧٦٩هـ)تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ط١٦ دار الفكر بيروت -١٩٧٤.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب لمحمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هـ) تصحيح يوسف حسن عمر جامعة قار يونس ليبيا -١٩٧٨.
- شرح المفصل : ليعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب بيروت ، مكتبة المتنبي القاهرة – د.ت
- ظاهرة النصب في العربية لشفق يوسف جدوع ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التربية / جامعة القادسية /٢٠٠٦.
- قضايا نحوية . د. مهدي المخزومي ، ط ١ ، أبو ظبي المجمع الثقافي ، ٢٠٠٢.
- الكتاب ، كتاب سيبويه لعمرو بن عثمان سيبويه (١٨٠هـ)تح : عبد السلام محمد هارون ط٣ مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٨.
- مجالس ثعلب لأحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ)تح : عبد السلام محمد هارون – النشرة الثانية دار المعارف – مصر – د-ت.
- المدارس النحوية – د. خديجة الحديثي – مطبعة جامعة بغداد ١٩٨٦.
- المدارس النحوية د. شوقي ضيف – ط٦دار المعارف – القاهرة –د.ت.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. د. مهدي المخزومي ط٣ – دار الرائد- بيروت –لبنان ١٩٨٦.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) تح: د. نبهان ياسين حسين – بغداد-١٩٧٧.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ)تح: د. كاظم بحر المرجان- المطبعة الوطنية عمان – الأردن -١٩٨٢.
- معاني القران- ليحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ)تح: علي محمد النجار ، أحمد يوسف نجاتي : ط٢ – عالم الكتب بيروت – ١٩٨٠.
- معاني القران وإعرابه لإبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ) تح: عبد الجليل عبدهُ شبلي ط١، عالم الكتب -١٩٨٨.
- معجم مفردات ألفاظ القران الكريم للحسين بن محمد (الراغب الأصفهاني) (٤٢٥هـ) تح: صفوان عدنان داودي ط٣ دار القلم – بيروت – الدار الشامية بيروت – ١٤٢٤هـ.
- المعجم المفهرس لألفاظ القران الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي دار الحديث . ١٩٨٧.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب / لجمال الدين بن هشام (٧٦١هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الكتاب العربي –بيروت لبنان- د.ت.
- المنصوب على الصرف في العربية . د. ليث اسعد عبد الحميد (بحث) منشور في مجلة كلية المأمون الجامعة- السنة الثانية العدد السابع ٢٠٠٢.
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي – د. محمد كاظم البكاء – ط١ دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ١٩٨٩.
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي . د. احمد عبد الستار الجواري – مطبعة المجمع العلمي العراقي- ١٩٨٤.

Abstract

One of the characteristics of a term is its reference to what it has been put for . In this research , I tried to expose the reference of the two terms : apposition and syntax via analyzing the structural Patterns which grammarians tackled within opposition and syntax . I implied within them what has been called the implicit approximation .I noticed that the three have to be tackled within syntax because it carries the first implicit reference .The reader will find this in the following research